

الملخص العربي

الشراكة والمشاركة السياسية في الوطن العربي

أدى غياب نظرية الشراكة والمشاركة السياسية عن الواقع العربي إلى نتائج سلبية للغاية على مستوى الدول والأحزاب والنخب السياسية، إضافةً إلى مؤسسات المجتمع المدني، بدءاً من سياسات التهميش والإقصاء وصولاً إلى الاغتيال السياسي في أكثر من دولة عربية. وانطلاقاً من هذا الواقع وتأسيساً عليه بادر مركز دراسات الشرق الأوسط بإصدار هذا الكتاب الذي يعد حصيلة ما تم تقديمه في ندوة "الشراكة السياسية في الوطن العربي" التي عقدها المركز في عمّان يومي ١٩-٢٠/٩/٢٠١٥.

يتناول الكتاب، من خلال فصوله الثمانية، نظرية الشراكة والمشاركة السياسية سواء في إطارها النظري أو من خلال التجارب العربية والعالمية المرتبطة بها. كما يستعرض مجالات الشراكة السياسية وانعكاساتها على كل من العملية الديمقراطية، والأغلبية والأقلية الانتخابية.

وخت عنوان "الشراكة السياسية: رؤية عربية" يؤكد الكتاب في فصله الأول على أن أحد مفاتيح الخلاص للعديد من التوترات والأزمات الناجمة عن غياب الشراكة إنما يكمن في اجترار عقد اجتماعي- سياسي ينظم العلاقة بين قوى وشرائح المجتمع ومؤسساته المتعددة، ويحدد الأهداف المرحلية والاستراتيجية التي يسعى إليها الجميع، ويبلور حقوق كل طرف وواجباته، وهو بالتأكيد ما يوفر الأرضية المناسبة لمجتمع آمن مستقر، ويوفر الأرضية المناسبة لتطوير مؤسسة الدولة وهيكلها الدستورية، وبناء الاقتصاد الوطني. كما يمثل تجديد الحياة السياسية، وتوسيع مستوى المشاركة والشراكة فيها، وتنظيم قواعد التعاون والتنافس بوابة خلق الإجماع الوطني- المجتمعي، الذي تقف فيه الدولة على مسافة واحدة من ثقافة وقناعة وقيم أفراد المجتمع، إيماناً منها بالتعددية والوسطية والاعتدال والحرية. يضاف إلى هذا أن بناء الأوطان وتنميتها ينبغي ألا يبقى رهناً بيد شخص أو فئة أو حتى جزء من الشعب، بل يجب أن تكون هذه المهام والأهداف متاحة لكل

الشعب من خلال الشراكة والمشاركة التي تجسد الديمقراطية الحقيقية بمفهومها الحضاري والإنساني.

ويناقش الكتاب في فصله الثاني "مفهوم المواطنة وتطوره نحو آفاق جديدة: المواطنة الإقليمية"، حيث يحدد مفهوم المواطنة متراوحاً بين ثلاثة توجهات: هناك أولاً التوجه التقليدي الذي يحرص مفهوم المواطنة في العلاقة التعاقدية التي تربط الدولة والمواطن وتنظم الحقوق والواجبات. وهناك ثانياً التوجه الجديد الذي يدعو إلى توسيع معنى المواطنة وتخطي الحدود القانونية للجنسية نحو ما يسمى بالمواطنة المدنية أو مواطنة الإقامة كما هو مطروح في التجربة الأوروبية. بما يسمح بإدراج فئات عديدة مثل المهاجرين ضمن مفهوم المواطنة. وهناك ثالثاً توجه يذهب إلى الدعوة لمواطنة تتخطى حدود الدولة إلى التأسيس لمواطنة إقليمية وعالمية تقوم على المبادئ والقيم الإنسانية المشتركة: فالسواة والحرية والمشاركة، والشراكة والمسؤولية الاجتماعية، تُعدُّ قيماً أساسية للمواطنة تشترك فيها جميع مفاهيم المواطنة بالرغم من تعددها، كما أنها تتضمن أبعاداً معينة يمكن حصرها في البعد السياسي للمواطنة والمتمثل في مدى إحساس الفرد بانتمائه إلى الوطن كجسم سياسي يتمثل في مؤسسات الدولة الشرعية، والبعد الثقافي بما يتضمن من شعور بالهوية والانتماء إلى جماعة متساوية في الحقوق والواجبات، بينما تتمثل فكرة المواطنة على المستوى الاقتصادي فيما يوفره الوطن من مرافق وخدمات عمومية أو ما تسميه الكتابات الحقوقية "شروط الحياة الكريمة" وظروف الارتقاء الاجتماعي.

ويوضح الكتاب في الفصل الثالث الذي يتناول "الشراكة السياسية في التجربة السودانية" في إطارها النظري والتاريخي. أن هنالك فرقا شاسعاً بين مفهوم الشراكة في السلطة والشراكة في المسؤولية الوطنية والقومية، ومقتضيات كل منهما وانعكاساته العميقة على مجمل الأوضاع. بينما يستعرض، في الإطار التاريخي، الواقع الاجتماعي السوداني الذي يُعدُّ خلفية مهمة لتحديد طبيعة الانقسام والتوافق السياسي في العصر الحديث، والذي تراجعت فيه الأحزاب السياسية ككيانات اجتماعية يقوم عليها الاختلاف السياسي، وتراجعت بصفة خاصة الأيدولوجيات السياسية القديمة بعد نهاية

الحرب الباردة وبدأت تُل محلها كيانات أخرى.

وينتقل الكتاب في فصله الرابع للحديث عن "الشراكة السياسية في اليمن: تجربة البحث عن الدولة"، التي واجهت مجموعة من التحديات العميقة، ومن أبرزها: غياب رأسمال سياسي وشرعي ومَرْضِيٌّ عنه من قبل الشعب وهو ما حال دون إمكانية تحقيق الشراكة السياسية. ووجود الكيانات غير السياسية القبلية والمذهبية التي عمدت إلى إفشال الشراكات السياسية. والاستخدام الواسع لمؤسسات الدولة السيادية ومكونات المجتمع الأولية في الصراع السياسي. كما يؤكد على أن نجاح الشراكة السياسية يحتاج إلى دولة تحدد الإرادة الشعبية فيها هيكلها ووظيفتها. إضافة إلى قوى سياسية وطنية لا تأبه بالهويات الصغيرة. وبالتالي الحاجة إلى الديمقراطية والالتزام بأدواتها والتسليم بنتائجها.

وبالحديث عن "قراءة في التجربة التونسية في الشراكة السياسية" يعتبر الكتاب في فصله الخامس أنها قد مثّلت تجربة رائدة في البلاد العربية. من حيث تشارك الإسلاميين والعلمانيين على رؤية تشاركية لإدارة الشأن العام. ويوضح هذا الفصل كيف تعرّضت تلك التجربة للاستهداف من طرف أحزاب عديدة قليلة الحضور شعبياً، ولكنها منفرسة في الدولة العميقة والنقابات والإعلام. فما جرى من حوار وتوافق بين النهضة وخصومها السياسيين وتشكيل تحالف رباعي للحكومة مثّل عنوان مرحلة جديدة بارزة وهامة في مسيرة التحول الديمقراطي في المنطقة العربية بأسرها.

ويشير الكتاب في فصله السادس الذي جاء بعنوان "واقع الشراكة السياسية في السودان: ديناميات التحالف ومعوقات الشراكة" إلى أن النظام السياسي الديمقراطي في السودان من أكثر الأنظمة حاجة للائتلاف لعدم وجود حزب جماهيري يحصل على الأغلبية بحسب نتائج الانتخابات التي جرت في الفترات الديمقراطية الثلاث منذ الاستقلال عن بريطانيا. كما يشير إلى أن الواقع السياسي في السودان يحتاج إلى شراكة سياسية لتمثيل أكبر عدد ممكن من مكونات المجتمع السوداني العالي التعدد والمتنوع الإثنيات. مؤكداً ضرورة إعادة تشكيل العقل السياسي السوداني بغية تأسيس عقلية سياسية جديدة تتسم بالمرونة وقبول الآخر والانفتاح والقدرة على التكيف والبعد عن التعصب

والأنانية.

ومن خلال فصله السابع حول "التجربة البحرينية في الشراكة السياسية". يستعرض الكتاب، فيما يتعلق بالبحرين، البنى الجغرافية والاقتصادية والسياسية. ثم الإصلاحات الديمقراطية في عهد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حتى عام ٢٠٠٢. والشراكة السياسية في البحرين بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وتداعياته على الدول العربية ومنها البحرين حتى عام ٢٠١٠. والشراكة السياسية بعد التغييرات العربية في عام ٢٠١١ وتأثيراتها الفاعلة على الواقع البحريني وإرهاصاتنا الداخلية والخارجية. كما يتعرّض للرؤى المستقبلية للأوضاع السياسية البحرينية، والتي أكدت أن السير في طريق الديمقراطية والشراكة السياسية في البلاد أمر لا بد أن يستمر رغم التعثر لأنه يوافق الإرادة الشعبية والرغبة النخبوية الطامحة نحو المزيد من الديمقراطية. لاسيما أن هناك إدراكاً لدى الجميع أن تحقيقها فيه الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي والانتعاش الاقتصادي والمالي. كما أنه يطوي صفحة الماضي دون تدخلات خارجية لتكون البحرين نموذجاً لدولة القبيلة التي تحولت إلى مملكة دستورية في منطقة الخليج العربي يمكن أن يُحتذى في موضوعة الشراكة السياسية.

وحول تجربة الشراكة السياسية في فلسطين: يقف الكتاب في فصله الثامن والأخير "الشراكة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني: الإشكاليات والآفاق" على التحديات التي تواجه إنتاج شراكة سياسية فلسطينية، والفرص الداعمة لإنتاج مثل هذه الشراكة. محاولاً تقديم رؤية أو بدائل سياسية لإنتاج شراكة سياسية فلسطينية حقيقية. إضافة إلى استعراضه لأبرز الإشكاليات التي تعترى الشراكة السياسية وآفاق التغلب عليها. مؤكداً على ضرورة ترسيخ قيمة الشراكة السياسية بمفهومها الواسع في الثقافة والحياة السياسية الفلسطينية لتتحول إلى برنامج عمل وطني. وسلوك عام للمؤسسات الرسمية. كما يشير الكتاب إلى أن الساحة الفلسطينية ما زالت تعيش حالة حرر وطني. ولذا لا يجوز اقتصار فكرة الشراكة السياسية على التداول السلمي في رسم السياسية العامة على غرار ما يتم في الأنظمة السياسية المستقلة والديمقراطية. إضافة إلى التأكيد على ضرورة أن تتسع الشراكة السياسية الفلسطينية لتشمل بني

النظام السياسي الفلسطيني بالكامل (مؤسسات المنظمة، ومؤسسات السلطة). وكذلك مختلف قطاعات المجتمع الفلسطيني في الداخل والخارج. إضافة إلى القوى الفاعلة في الساحة الفلسطينية وبالذات الشراكة مع القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني. كما يقدم الكتاب بهذا الشأن رؤية وإطاراً عملياً يمكن أن يكون دليلاً لإنتاج مشاركة سياسية حقيقية، تحقق غايات الشعب الفلسطيني المتمثلة في التحرر والاستقلال، أو على الأقل غرس قيم وثقافة التحرر والاستقلال ليبنى عليها في المحطات القادمة.

ويخلص الكتاب إلى أن الشراكة السياسية هي شراكة في المسؤولية الوطنية والقرار السياسي بشكل كامل، وأنها تشكل العمود الفقري للوحدة الوطنية وقاسمها المشترك، وأن غالبية الأنظمة العربية لا تزال تعيش على هامش الديمقراطية، وأنها تقيد أدوات المشاركة الشعبية للحيلولة دون قيام تعددية سياسية قد تتحول إلى مصدر قوي وحقيقي للضغط السياسي على سياسات الدولة وقرارات تطويرها. كما يؤكد أن مفهوم الدولة ومصالحها العليا يجب أن تعلق على كل الاعتبارات الأخرى. ويدعو الكتاب إلى فتح المجال للمشاركة في إدارة الشأن العام في الدولة لرجال الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني إلى جانب زملائهم خريجي "المنصب الحكومي" ليشكل الجميع جماعة وطنية قوية لمواجهة التحديات والأخطار المستجدة في المنطقة العربية. كما يؤكد على ضرورة اجترار عقد اجتماعي عربي جديد يقوم على رؤى مشتركة تنمي الفكر السياسي النقدي في أوساط الأجيال الشابة حتى تتحصن وتكون جزءاً فاعلاً في الجماعة الوطنية بدلاً من زجها في صراعات عبثية ومتطرفة.